العامّة لحدث "ممثل بشكل زائف" كحرب الخليج. ناهيك عن أنّ هذه النسخة من التسامي الكانطي تقوم جذرياً بالتعتيم على قضايا الحكم الأخلاقي ــ السياسي عبر مقاربتها لها، بشكل أو بآخر، كحيل للفهم **الجمالي**، و كأسئلة لايمكن حسمها ـ أو طرحها بشكل مفهوم ــ إلاّ عبر تأجيل كلّ إحالة على قضايا الحقيقة والزيف الإجرائية. لقد قدّم كانط هذا الأمر على شكل **مماثلة** (***analogy***) ـ ليس إلاّ ـ بين التسامي كسقف مطلق، كمحكّ لقدراتنا على الفهم المعرفي و المفهوميّ من جهة، وبين العقل العملي (أو الحكم الأخلاقي)، من جهة ثانية، كمبدأ ينتمي إلى حقل الأفكار "مافوق ــ الحسية" التي لا يمكن اخضاعها بالضرورة إلى قاعدة من هذا النوع. غير أنّ مفكّرين مابعد حداثويين من أمثال ليوتار يتجاهلون تحذيرات كانط حول فهم هذه التلميحات التمثيلية المختلفة بشكل حرفيّ بحيث ينتهي بهم المطاف إلى اعتبار التسامي **متموسقاً** مع أو **مرادفاً** لسياق العقل العملي. إنّ انخراطهم في مقاربات من هذا النوع يفرّغ الحكم الأخلاقي من أية إحالة على قضايا العالم الحقيقي (الإجتماعية و السياسية) و ينتهي بهم الأمر إلى نقطة ـ مثلما حدث لهيلليس ميللر في كتابه الأخير (**أخلاقيات القراءة** [***The Ethics of Reading***]) ـ تختزل من خلالها قضايا الخطأ و الصواب إلى مجموعة من البؤر النصّية المتناقضة (*aporias*)، أمثلة لفكرة التسامي "المستحيلة التمثيل" أو نتاجات لما يسمّيه ميللر (محاكياً بول دي مان) "التداخل البنيوي" بين مختلف الشيفرات اللغوية غير المتكافئة.(١١)

ثلاثة أمور تبرز نتيجة لهذه المقاربة المحدّبة للتسامي الكانطي تدفع بهذا المبدأ بعيداً خارج الأطر المرسومة في "المعمارية"الكانطية الدقيقة للملكات. أحدها الميلُ ـ وهذا جليّ لدى ليوتار و بارز أكثر لدى هيليس ميللر ــ إلى فصل قضايا الحكم الأخلاقي عن مسائل الفهم التاريخي ــ الواقعي، خاصّةً عندما تستلزم هذه الأخيرة رجوعاً إلى المعايير المعرفية للحقيقة والزيف. ثانيها يتعلّق بمركز الأنا [الفاعل]، جذر تلك الخيارات، والمبادئ الأخلاقية،